I. مقدمة

بلغ **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها**، والذي يتضمن أساساً الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقدميات الاجتماعية، قيمة ١٩١٦ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– حزيران ٢٠١٢، وذلك بارتفاع قدره ٨٧ مليار ليرة عن المبلغ المحقق خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١ والذي بلغ ١٨٢٨ مليار ليرة.

من ضمن إجمالي هذا الإنفاق، بلغت الرواتب والأجور ١٣٣٩ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– حزيران ٢٠١٢، مسجلة انخفاضاً بقيمة ٤٢ مليار ليرة أو ٣ بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١١ حيث تم دفع مبلغ ١٣٨١ مليار ليرة. ويتضمن المبلغ المدفوع في النصف الأول من العام الحالي ٨٨ مليار ليرة مخصصة لتغطية دفعات فروقات متنوعة، في حين بلغت هذه المدفوعات ١٩٣ مليار ليرة من أصل إجمالي المبلغ المدفوع في الفترة نفسها من العام الفائت.

لدى استثناء قيمة الفروقات المدفوعة، يسجل مجموع الرواتب والأجور ١١٨٨ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– حزيران ٢٠١١ مقارنة مع ١٢٥٠ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، أي بزيادة ٥ في المائة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي.

جدول رقم ١: تأثير دفع الفروقات على الرواتب و الأجور

مليار ليرة لبنانية	ك٢–حزيران ٢٠١١	ك٢–حزيران ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	1381	1339	%3-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	1188	1250	%5

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، محققاً ما نسبته ٢١ في المائة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٥ في المائة خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١١.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١١ ك٢– حزيران	٢٠١٢ ك٢– حزيران	٢٠١١ ك٢– حزيران	٢٠١٢ ك٢– حزيران	٢٠١١ ك٢– حزيران	٢٠١٢ ك٢– حزيران	٢٠١١ ك٢– حزيران	٢٠١٢ ك٢– حزيران	٢٠١١ ك٢– حزيران	٢٠١٢ ك٢– حزيران
الجهاز العسكري	**909**	**800**	**35**	**37**	**260**	**305**	**1**	**2**	**1206**	**1144**
الجيش	607	501	23	23	162	197	0	1	793	724
قوى الأمن الداخلي 1/	240	215	10	11	80	86	0	0	330	312
قوى الأمن العام 2/	46	41	2	2	13	12	1	1	62	55
قوى أمن الدولة 3/	16	43	1	1	5	9	0	0	22	53
الجهاز التربوي	**313**	**353**	**32**	**30**	**0**	**0**	**0**	**0**	**345**	**383**
الجهاز المدني 4/	**159**	**185**	**34**	**34**	**2**	**3**	**62**	**139**	**257**	**361**
تعاونية موظفي الدولة							*45*	*121*	*45*	*121*
الجمارك 5/									**21**	**27**
إجمالي الإنفاق	**1381**	**1339**	**101**	**101**	**262**	**307**	**63**	**142**	**1828**	**1916**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.

(٢) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.

(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.

(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.

(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.

(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

جاء الانخفاض السنوي في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري، والبالغ ١٢ في المائة، بشكل أساسي نتيجةً لتسديد (أ) *تعويضات خدمة الميدان* من خلال دفعة واحدة في شباط ٢٠١١ بقيمة ٥١،٧ مليار ليرة مقابل لا شيء في النصف الأول من العام الحالي، و(ب) تسديد *الدفعة السادسة من فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦– ١٩٩٨[١] في كانون الثاني– حزيران ٢٠١١ بقيمة ١١٧ مليار ليرة مقابل مبلغ ٣٣ مليار ليرة في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢. وعند استثناء هاتين الدفعتين، تسجل مدفوعات الجهاز العسكري ارتفاعا بقيمة ٢٧ مليار ليرة نتيجة تطويع ٢٥٠٠ عنصر إضافي في قوى الأمن الداخلي عام ٢٠١١، الأمر الذي بدأ تأثيره في الرواتب يظهر بشكل ملحوظ ابتداءً من آب ٢٠١١.

[١] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩-٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨. للمزيد من المعلومات, الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩, ص ١٨-١٩.

B.III الجهاز التربوي

شهدت مخصصات الرواتب والأجور للجهاز التربوي ارتفاعا بنسبة ١٣ في المائة في النصف الأول من العام ٢٠١٢ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١١، وهو ناتج بشكل أساسي عن مبلغ ٢١ مليار ليرة[٢] دُفع في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ من *فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية*[٣] المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الدفعات إلى المتعاقدين بقيمة ١٥ مليار ليرة بشكل أساسي نتيجة تسديد مبلغ ١٢ مليار[٤] لتغطية رواتب الفصل الثالث من العام الدراسي ٢٠١٠–٢٠١١، ويعود ذلك إلى مسألة توقيت الدفعات.

C.III الجهاز المدني

من منظار التصنيف الإداري[٥]، جاءت أبرز الزيادات خلال هذه الفترة في الفئات التالية: (١) الدبلوماسيون في البعثات خارج لبنان، (٢) الدبلوماسيون في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، إضافة إلى (٣) القضاة[٦]، وقد شهدت ارتفاعاً بقيمة ١١ مليار ليرة، ٧ مليار ليرة و١٣ مليار ليرة على التوالي.

- جاءت زيادة المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين في الخارج نتيجة مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية حيث شهدت الفترة الممتدة بين كانون الثاني وحزيران ٢٠١٢ دفع مبلغ ٥ مليار ليرة لتغطية رواتب النصف الثاني من العام ٢٠١٠، إضافةً إلى مبلغ ٩ مليار ليرة بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة ٤ مليار ليرة في الدفعات العائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨.
- يعود نمو المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية في بيروت إلى دفع مبلغ ٧ مليار ليرة في نيسان ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[٧]. ولدى احتساب مبلغ ٩ مليار ليرة المدفوع للدبلوماسيين خارج لبنان، يبلغ مجموع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المدفوعة لصالح الدبلوماسيين في النصف الأول من العام ٢٠١٢ حوالي ١٧ مليار ليرة.

---

[٢] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٢٠١١/٧٣٤١ الذي سمح بدفع مبلغ قدره ٣٠ مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠/١/١ و٢٠١١/١٠/٣١.

[٣] بموجب القانون ٢٠١١/١٥٩- الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتين استثنائيتين اعتبارا من ٢٠١٠/١/١ ودرجتين استثنائيتين اعتبارا من ٢٠١١/١/١. تجدر الإشارة إلى انه لهذا القانون أثرا دائما أيضا, إذ وابتداء من ٢٠١٢/١/١ سيتم دمج قيمة الأربع درجات الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعنيين.

[٤] بموجب المرسوم رقم ٧٠١٩ تاريخ ٢٠١١/١٢/٠١.

[٥] التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.

[٦] بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتمرنين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة.

[٧] بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

- جاءت زيادة المدفوعات لصالح القضاة، من ٢٥ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١١ إلى ٣٨ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع رواتب القضاة (المدنيين والروحيين) عقب اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم[٨] في آب ٢٠١١.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مخصصات الرواتب والأجور لعناصر الجهاز المدني قد تم دفعها بموجب سلف خزينة[٩].

IV. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة ٤٥ مليار ليرة، وقد بلغت ٣٠٧ مليار ليرة في النصف الأول من ٢٠١٢ مقارنة ب ٢٦٢ مليار ليرة في الفترة المماثلة من العام الفائت. ونتجت هذه الزيادة بشكل أساسي عن ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى كل من الجيش (+٣٦ مليار ليرة)، قوى الأمن الداخلي (+٦ مليار ليرة) وقوى أمن الدولة (+٥ مليار ليرة). ويعود سبب الزيادة لارتفاع الدفعات المتعلقة بكل من *المنح التعليمية* (+٣٤ مليار ليرة) و*التقديمات الاستشفائية* (+٥ مليار ليرة).

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

شهدت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[١٠]، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، ارتفاعا ملحوظا في النصف الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١١. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد المدفوعات، حيث يعود مبلغ ٦١ مليار ليرة[١١]، من أصل مبلغ ١٢١ مليار ليرة الذي تم تحويله بين كانون الثاني وحزيران ٢٠١٢ إلى تعاونية موظفي الدولة، إلى مشروع موازنة ٢٠١١، مقابل تحويل مبلغ ٤٥ مليار ليرة فقط في الفترة المماثلة من العام الحالي.

---

[٨] بموجب القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة المربع رقم ٢ في تقرير الرواتب والأجور لكانون الأول ٢٠١١.

[٩] بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم ٦٦٢٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/١٩، مرسوم رقم ٦٧٥٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٩، مرسوم رقم ٦٨٢٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٢٧ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٤٠ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧، مرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٨، مرسوم رقم ٧٠٣٤ تاريخ ٢٠١١/١٢/٣ ومرسوم رقم ٧٣٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١/٩.

[١٠] يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (١) المكافآت، (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة رب عمل لتأمين التغطية للعاملين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

[١١] تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 7005 تاريخ 2011/11/30، الذي سمح بدفع مبلغ قدره 61 مليار ليرة لصالح تعاونية موظفي الدولة لتغطية نفقات عام 2011.

VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً بلغ ٦ مليار ليرة في النصف الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١١ نتيجة تسديد *فروقات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨* بقيمة ٩ مليار ليرة بين كانون الثاني وحزيران ٢٠١٢. وقد تم تسديد هذه الدفعات من حساب الأمانات كما جرت العادة بالنسبة إلى الرواتب والأجور العائدة للجمارك.